الأمم المتحدة

A/70/912

الجمعية العامة

Distr.: General
2 June 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٢٨ من جدول الأعمال
التنمية الاجتماعية

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيلاروس وقطر ومصر لدى الأمم المتحدة

نكتب إليكم باسم الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل مجموعة أصدقاء الأسرة (الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران، وباكستان، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتركمانستان، وجزر القمر، وزمبابوي، والسودان، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وقطر، وقيرغيزستان، والكويت، وليبيا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليمن)، ونتشرف بأن نحيل إليكم بياناً دعماً للأسرة (انظر المرفق) اعتمد في مناسبة خاصة رفيعة المستوى بعنوان ”توحيد الأمم من أجل عالم صديق للأسرة“، عقدت في مقر الأمم المتحدة يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) أندري دابكيوناس
السفير
الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

(توقيع) عمرو عبد اللطيف أبو العطا
السفير
الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني
السفيرة
الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

090616 080616 16-09002 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيلاروس وقطر ومصر لدى الأمم المتحدة

مناسبة خاصة رفيعة المستوى بعنوان ”توحيد الأمم من أجل عالم صديق للأسرة“

مقر الأمم المتحدة، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦

بيان دعماً للأسرة

نحن، أعضاء مجموعة أصدقاء الأسرة التي تضمُّ الاتحاد الروسي، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية أوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية بيلاروس، وتركمانستان، واتحاد جزر القمر، وجمهورية زمبابوي، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، وجمهورية قيرغيزستان، ودولة الكويت، وليبيا، وماليزيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، ونيكاراغوا، وجمهورية اليمن، وقد اجتمعنا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في إطار مناسبة خاصة رفيعة المستوى مخصصة لليوم الدولي للأُسر بعنوان ”توحيد الأمم من أجل عالم صديق للأسرة“.

١ - نسلِّم بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة، على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الملزمة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

٢ - نقرُّ بأن الأسرة تؤدي دورا رئيسيا في التنمية، وأنه ينبغي تعزيزها بوصفها كذلك، مع إيلاء الاهتمام لحقوق وقدرات أعضائها والمسؤوليات المنوطة بهم؛

٣ - نسلِّم بأن الأسرة مهيأة على نحو فريد للنهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفرادها، وللمجتمع عموماً، ونسلِّم أيضا، على وجه الخصوص، بأن الأسرة مسؤولة عن تربية الأطفال وحمايتهم، وبضرورة أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والمحبة والتفاهم من أجل تنمية شخصيتهم على نحو كامل ومتوازن؛

٤ - نشدِّد على أن الأسرة، باعتبارها البيئة الطبيعية لنمو جميع أفرادها ورفاهيتهم الاقتصادية، وخصوصا الأطفال والشباب، يجب أن تتمتع بالمساعدة والحماية حتى تتمكن من الاضطلاع بكامل مسؤوليتها داخل المجتمع؛

٥ - نبرز دور أفراد الأسرة، لا سيما الوالدان وغيرهما من الأوصياء القانونيين، في تدعيم الوعي بالذات لدى الفتيات والفتيان واعتزازهم بأنفسهم ووضعهم وفي حماية صحتهم ورفاههم؛

٦ - نشدِّد على أن المساواة بين الرجل والمرأة، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في العمل، ومسؤولية الوالدين المشتركة، هي عناصر أساسية في السياسات المتعلقة بالأسرة؛

٧ - نلاحظ أن الأسرة، مع احترام الحقوق المكفولة لأعضائها، هي قوة قوية دافعة للتماسك الاجتماعي والتكامل والتضامن بين الأجيال والتنمية، وأن الأسرة تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد والآداب والتراث ومنظومة القيم في المجتمع؛

٨ - نؤكد أهمية تعزيز الشراكات بين الأجيال والتضامن على صعيد الأجيال، ونشدِّد في هذا الصدد على ضرورة تشجيع تهيئة فرص التفاعل الطوعي والبناء والمنتظم بين الشباب والأجيال المتقدِّمة في السن على صعيد كل من الأسرة ومكان العمل والمجتمع ككل؛

٩ - نسلِّم بأن العلاقات الأسرية المستقرة والداعمة والراعية، المدعومة من المجتمعات المحلية ومن الخدمات المهنية، حيثما أتيحت، يمكن أن توفر درعا حيويا واقيا من تعاطي المخدرات، وبخاصة بين القُصَّر؛

١٠ - نلاحظ بقلق أن مساهمة الأسرة في المجتمع لا تزال تتعرَّض للإغفال ولا تحظى بالاهتمام الكافي إلى حد كبير ونلاحظ ما تتمتع به الأسرة من إمكانات للمساهمة في التنمية الوطنية وفي تحقيق الأهداف الكبرى لكل مجتمع وللأمم المتحدة، بما في ذلك القضاء على الفقر وإنشاء مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة؛

١١ - نظل مقتنعين بأن الأسرة يمكن أيضا أن تسهم في القضاء على الجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛

١٢ - نقرُّ بالدور الذي تؤديه الأسرة بصفتها عاملا مساهما في التنمية المستدامة، ونؤكد أنه سيكون من المستحيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووعدها ''بألا يخلف الركب أحدا وراءه'' ما لم تُمكَّن الأسرة من أداء دورها بفعالية داخل المجتمع؛

١٣ - نسلِّم بأن المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات البحثية والأكاديمية، يؤدي دورا محوريا في أنشطة الدعوة والترويج والبحث وصنع السياسات والتقييم، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بوضع السياسات بشأن الأسرة وبناء القدرات؛

١٤ - نعرب عن خيبة أملنا إزاء المحاولات لسحب موضوع الأسرة من جدول أعمال الأمم المتحدة لأجل مسائل خلافية؛

١٥ - ندعو الأمين العام، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وكياناتها ذات الصلة، بما في ذلك المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، كل في إطار ولايته واختصاصه، إلى إيلاء الاهتمام الواجب في أعمالها الرامية لتوفير الحماية والمساعدة للأسرة باعتبارها الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع والامتناع عن اتخاذ أية إجراءات خلافية بطبيعتها تحيد عن مفهوم الأسرة المقبول على نطاق واسع؛

١٦ - نعرب عن تأييدنا الكامل لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ والصين السنوية بشأن السنة الدولية للأسرة، التي ستُقدَّم في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة؛

١٧ - نلتزم بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة والمجتمع المدني لحماية الأسرة في كل مكان واعتماد سياسات مراعية لمصالح الأسرة على جميع المستويات من أجل ضمان مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للأسرة ولجميع أفرادها، وبخاصة الأطفال؛

١٨ - نقرر أن نبقي المسألة قيد نظرنا.